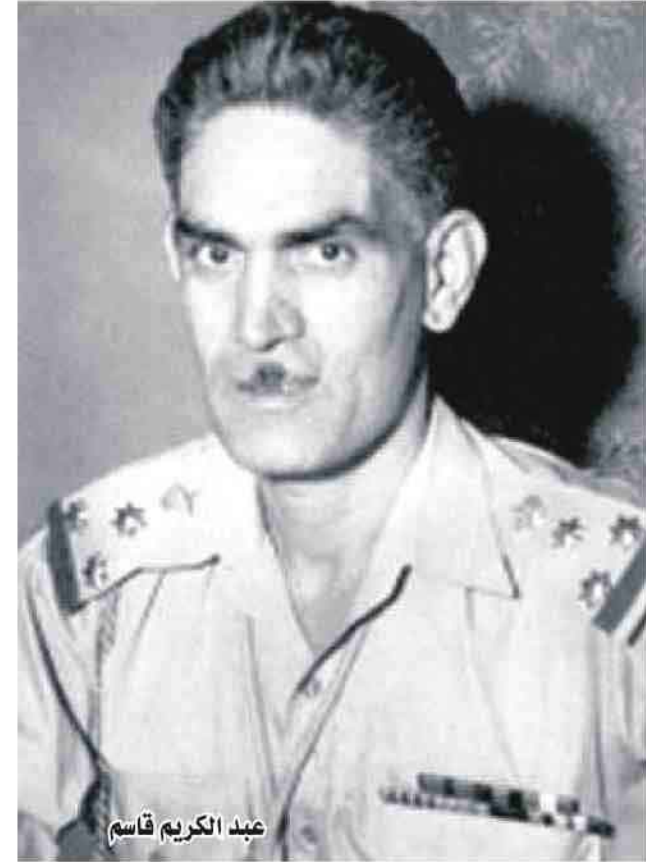


## الحدث الذي أطاح بالحكم الملكي في العراق

## ثورة الرابع عشر من تموز في ذكراها الثامنة والأربعين



عبد الكريم قاسم

أحدثته من تغيير جذري، ليس على صعيد العراق وشعبه فحسب بل وعلى سياسة المنطقة العربية والشرق الأوسط عموماً، ولحد ما على السياسة الدولية بشكلها وأخر. إذ تعتبر هذه الثورة حداً فاصلاً بين مرحلتين في تاريخ العراق الحديث، العهد الملكي والعهد الجمهوري، ويرون أن تأثيراتها مستمرة وستبقى لأمد بعيد، ليس من حيث طبيعتها السياسية فحسب، بل ومن حيث الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية كذلك. إذ يقول اللواء المتقاعد محي الدين الطيار ضابط مظلي في الجيش العراقي منذ عام 1952 ولغاية عام 1978، "الثورة بدلت معالم العراق بشكل جذري وغيرته من نظام قبلي علاوة على الملكية، التي كانت يخدم الجميع، وقضت على نفوذ الكثير من المتنفذين لفترة طويلة". وأضاف "عاش الشعب العراقي بتكاتف وتآلف، وجرت وقتها إصلاحات جذرية عظيمة لاتنسى أبداً". مشيراً إلى أهم تلك الإصلاحات بقوله "سن قانون الإصلاح الزراعي الذي نقل الفلاح من العبودية إلى التملك مقبلاً من تأثير الأقطاعيين، بناء مصانع كثيرة، القيام بحملات كبيرة جداً في قطاع التعليم، وبناء المدن الصغيرة داخل المدن الكبيرة كمدن الضباط والشعلة والثورة في بغداد، وغيرها في الموصل والبصرة". مضيفاً "ولا ننسى أول قرية نموذجية وهي اللطيفية". كما أشار اللواء الطيار والذي كان مستشاراً في حكومة صدام حسين لغاية 1987، إلى ارتفاع مستوى الجيش مستنداً "إضافة أن الجيش كان معني به بسبب حلف بغداد، حيث أرسل المئات من

الضباط إلى ألمانيا وبريطانيا... لكن الثورة كان عليها مأخذ، وكما يقر محي الدين منها "فسح المجال في بدايتها للشيو عيين بالتوغل في الجيش وطبقات المجتمع، وهؤلاء كانت لهم مآرب خاصة، وكانوا ضد الوحدة العربية... مما أدى إلى التضامن وجعل القوميين يتكلمون ضد الشيوعيين وحدثت صراعات ومات الكثير وسجن آخرون إلى أن استقر الوضع". أما ثاني المآخذ فهو "الطريقة التي تم بها القضاء على العائلة المالكة، مؤكداً أن طريقة القضاء لم يكن مخططاً لها أن تكون "مؤسسية". وقال الامور جرت بشكل عفوي، حيث عند دخول مجموعة من الضباط إلى القصر، استنفرهم أحد المرافقين التابعين للملك، مؤدياً إلى رد فعل من أحد الضباط، والذي أطلق النار على موسى السركيس رئيس العام للحزب الشيوعي العراقي فيقول "الثورة كانت لحظة مضيئة في تاريخ العراق، وتغيير عظيم، لكن لانسف انتكست بسبب أخطاء بعض رجالها وبسبب المؤامرات والدسائس والتي أثمرت ثورة 8 شباط السوداء، تلك الردة الفاشية، لكن مع ذلك تظل ثورة الرابع عشر من تموز مفصلاً مهماً وحداثاً عظيماً في تاريخ الشعب العراقي".

وتتفق آراء المعاصرين للثورة وقائدها عبد الكريم قاسم مع مآذره اللواء الطيار وأن أختلوا في بعض الامور، حيث عد المهندس جاسم علي الموسوي "64 سنة" الثورة معلماً تاريخياً ودلالة مهمة في تاريخ الشعب العراقي، ويقول "أنجز

الشعب العراقي تلك الثورة التي غيرت كيان المنطقية، فمثلاً أخرجت العراق من منطقة الجنيه الاسترليني، وخطا خطوة مهمة تجاه التأميم بقرار 80، لكن الموسوي يذكر مايعده من أهم منجزات الثورة وهو "إصدار قانون الاحوال الشخصية لسنة 59، وعن هذا القانون يقول "هو أول قانون تقدمي كفل حق المرأة مع الرجل، وتجاوز الشريعة بإعتماده الجانب المدني". أما كوركيس كوركيس كاسب-52 سنة" فيقول عن أيام الثورة "ماتت منها من إصلاحات امتدت لتشمل الجانب التعليمي وبناء المدارس في القرى البعيدة والاهتمام بطلاب المحافظات كنا نعيش في قرية تقع على أطراف محافظة أربيل، لكن هذا لم يمنعنا من الدراسة، حيث كان المعلم يأتي يومياً ويجمع الطلبة من بيوتهم ليذهب بهم إلى المدرسة، كما كان يتم توزيع الزي المدرسي الشستوي والصفوي علينا، ويضيف "الانهم كانوا يتصورون أن غذاء الفلاحين وأبناء القرى لايزود الاطفال بما يحتاجونه، فكانوا كل صباح يعطوننا حبة زيت الحوت مع شرب الحليب، وهي أشياء فقدت مع زمن حزب البعث". لكن قائد الثورة عبد الكريم قاسم تعرض وقتها وفيما بعد أيضاً لانتقادات عديدة من رفاقه في التنظيم ومن خصومه، واتهم بـ "الديكتاتورية، ومحاوله إبعاده خصومه وتصفيتهم، والرغبة في إبعاد العراق عن محيطه العربي". وعن الاتهام الاول يقول حفيد موسي "عبد الكريم قاسم كان يملك صفات مزدوجة، فهو وطني مخلص، ونزيه دافع من أجل تحرير العراق وسيادته، لكن في

نفس الوقت كان متفرداً ولم يكن موقفه من الديمقراطية صحيحاً، وهذا أحد أسباب مقتل الثورة.. وقائدها، أما الاتهام الاخير فينتفيه موسى بقوله "كان عبد الكريم قاسم مخلص لانتماء بلده العربي الاسلامي، وكانت لديه رغبة في إقسانه علاقات جيدة مع الدول العربية، لكن بعض الدول العربية هي التي ساعدت المتأمرين ودعمتهم مادياً ومعنوياً لانسقاطه". في حين أكتفى المهندس الموسوي بالإشارة إلى إنجازات قاسم في المجال العربي، كتفديده للاتهام الاخير بقوله "دعم عبد الكريم قاسم ثورة الجزائر، وبعدها أرسل كتب اللغة العربية اليهم، دعم المغرب، وأسس أول نواة لجيش التحرير الفلسطيني في العراق". كما ويقارن العديد من ما شهدته تلك الفترة من صراعات بين الاحزاب السياسية والتيارات الفكرية سواء الليبرالية أو الراديكالية أو الماركسية، وما يشهده العراق منذ سقوط نظام صدام ولان من صراعات. حيث يقول اللواء الطيار "حدثت صراعات واقتتال في 1959، إلا أن الحكومة سيطرت عليه بسرعة، لان الحكومة لم تكن ترغب في استمرار الصراعات، لكن في الوقت الحاضر فانه يستر ويوقف بين القلوب". في حين يقول المهندس الموسوي "مع الانساف تكسرت الثورة بسبب التناحر بين الاحزاب السياسية وقتها وتغليب المصلحة الذاتية على الاطار الموضوعي للثورة والشعب وهو ما اضعف الثورة وجعلها صيدا سهلاً للمتأمرين، وما أشبه اليوم بالبارحة"، لكنه يضيف ويأبصر "عمر الثورة كان 166 يوماً وحققته

الملكى ومحطة الإذاعة يتراهم الزعيم عبد الكريم قاسم ويساعده عدد من الضباط من بينهم العقيد عبد السلام محمد عارف، ويشبهه الكثير من المراقبين ما قام به الضباط العراقيين في 14 تموز 1958، والتي أطاحت بالحكم الملكي في العراق حيث كان الملك فيصل الثاني ملكاً على العراق.

ويعتد الكثيرون ثورة 14 تموز 1958، من أهم الأحداث العاصفة في تاريخ العراق الحديث، بعد ثورة العشرين 30 حزيران 1920، وذلك لما

سائنا ميخائيل حلت في الرابع عشر من تموز الجاري الذكرى الثامنة والأربعين لثورة الرابع عشر من تموز 1958، والتي تسمى أيضاً بحركة أو انقلاب 14 تموز 1958، والتي أطاحت بالحكم الملكي في العراق حيث كان الملك فيصل الثاني ملكاً على العراق.

## متى تنتهي معاناة العراقي في طوابير الحصول على الوقود

## المقاهي البغدادية.. قديماً!



عبد الكريم علي الوائلي إن أول إشارة وردت عن وجود مقهى في بغداد جاءت في كتاب "كلشن خلفاً" في عام 1999م. وقد كانت تدعى آنذاك "قهوة جغاله زاده" ويؤكد الباحث يعقوب سركيس "في دراسته عن موقع هذا المبنى إنه كان في موضع "خان الكرمك" الحالي كما ذكره فيليكس جوتز في منتصف القرن التاسع عشر ويعتقد يعقوب سركيس إنه أول مقهى بني في بغداد.

أما مقهى حسن باشا فيقول عنه إنه يقع في جوار جامع الوزير مدخل السوق المؤدي إلى المستنصرية، وقد زاره الرحالة تكبيراً وجلس فيه في كانون الأول من عام 1604م ووصفه بقوله: "ويستخدم في المقهى غلمان ملاح ملابسهم فاخرة لتقديم القهوة وقبض الدراهم وهناك الموسيقى تعزف وغيرها من وسائل التسلية واللهو". والتردد إلى هذا الموضع أكثر ما يكون ليلاً، أما في الشتاء "فنهارة" وهذا المقهى قريب من نهر دجلة وبه نوافذ ورواقات تطل على النهر فتجعله متنزهاً لطيفاً جداً.

تعتبر المقاهي البغدادية من الأديبة الاجتماعية التي تكمل دورة الحياة اليومية للسوق والمحلة وهي بالرغم من خلوها من الطابع المعماري الخاص إلا إنها تمتاز بفضاءات ذات أجواء متسعة وخصائص إنشائية أساسية تستوعب أعداداً من الناس يفدون إليها طلباً للراحة واحتساء بعض أقداح الشاي أو القهوة "المره" أو سحب من بعض الأفاص من دخان "الأركيلة".

نشأت المقاهي البغدادية من ملحقات الأسواق، فهي ذلك الفضاء المسقوف تقع عادة في وسط السوق أو على جانب الطريق، مزدهم بالناس والمارة لا تختلف بناية المقهى عن الديوان، الملحق بببيت من بيوت الوجاهة آنذاك، لكن ما يميزها عن الديوان أو المراقف الأخرى من أماكن التجمع والاختلاط هو طراز حجاباتها الاجتماعي وعرمان المقاهي في الماضي لا يختلف باختلاف فصول السنة. فهي صالحة للترفيه في الصيف والشتاء مع استعمال مستلزمات كل فصل، من تدفئة وتبريد بالطرق القديمة تتميز المقاهي قديماً بالمقاعد الخشبية.. تعرف "بالتخوت" يقدم الشاي بالأقداح التقليدية المعروفة "بالاستكاتات" بكامل عدتها مع الصحون والمعالق الرقيقة وعادة ما

ويتمن من خلال هذه الأرقام أن تقدر ربح غير المشروع الذي يحققه صاحب المحطة والعاملين معه فيما يخص بيع البنزين فقط وإذا أضفنا عليه التلاعب في أسعار الكاز والنفط الأبيض والغاز السائل سنذكر كم يتحمل المواطن عبء هذا الفساد الإداري الجاحد الذي لم تضع له الدولة نهاية لحد الآن.

إذا كانت الرقابة الرسمية ضعيفة وغير قادرة على أداء واجباتها كما ينبغي، فلماذا إذن لا تضع الدولة يدها على المحطة التي تخالف القانون وتتسلم الجهات الأمنية مهمة بيع الوقود ضمن لجان مشتركة من الأجهزة الأمنية ووزارة النفط ومنظمات من المجتمع المدني وفرض العقوبات الصارمة ضد كل من يحاول استقلال الشعب ونهب ثرواته وإبترازه.

لا يمكن أن يتحمل المواطن الأذى ومشقة الانتظار الطويل في ظروف الصيف الحار وتدهور الأوضاع الأمنية، ليس من المعقول أن يتحمل المواطن رغم همومه الثقيلة مشاكل إضافية تزيد من آلامه ومعاناته اليومية، لم تتخذ لحد الآن الإجراءات الرسمية للتقليل من حدة انتظار المركبة لتتحصل على الوقود والتي قد تصل أحياناً إلى عشر ساعات متواصلة مما يعني هدراً كبيراً للطاقت البشرية التي يمكن أن نستفيد منها في مجالات أخرى.

فإذا كان تدخل الدولة غير ممكن لإدارة المحطات وان العقوبات التي فرضت على المحطات المخالفة لا تتناسب مع الجرم فعلى الأقل تسمح الدولة للأفراد بإنشاء محطات تنتشر في كل مكان ولا تقتصر على محطة ضخمة واحدة فقط أو توزيع كابونات لأصحاب المركبات الأهلية والنقل العام تحدد فيها كمية الوقود الشهرية بشكل يتناسب مع حجم المحرك وكون المركبة مخصصة للنقل العام أم الخاص.

تبقى مسألة التلاعب بأسعار الوقود قائمة طالما لا توجد رقابة صارمة مدعومة من قبل رجال الشرطة ووزارة الدفاع ولا بد من إشراك جميع مؤسسات المجتمع المدني في كل منقطة لمرقابة توزيع الوقود والمحروقات بكافة أنواعها بشكل عادل وكشف تجاوز أية محطة على الأسعار الرسمية في وسائل الإعلام ومعاينة العاملين فيها.

الطلب على الوقود في كل يوم وتطول معه طوابير السيارات والشاحنات للتزود بالوقود من المحطات والتي قد تصل إلى عدة كيلو مترات ويعود سبب ذلك إلى تدهور الأوضاع الأمنية وتفشي الفساد الإداري وعمليات تهريب الوقود خارج العراق.

مشكلة المواطن تكمن في محطة تعبئة الوقود التي لا ترحم حيث يعمل فيها اتاس اغلبيهم هدفهم الاول تحقيق اعلى عائد يومي سواء كان ذلك عن طريق الحلال ام الحرام من خلال ابتزاز المواطنين واجبارهم على دفع اتاوى اضافية على السعر الرسمي للوقود وفي حالات اخرى يحول جزء من حصة المحطة لبيع في السوق السوداء على مراهي ومسمع الرقابة



اشدت ازمة توفير المحروقات في بلد يعد احد اهم البلدان المهمة المصدرة للنفط ويمتلك ثاني احتياطي نفطي في العالم بعد السعودية بل ان بعض الخبراء يعتقدون بأن العراق يمتلك مخزوناً هائلاً يتجاوز السعودية، مع ذلك فهو يعتمد اليوم على مستورداته من المشتقات النفطية من دول الجوار لسد حاجة السوق المحلية والتي تقدر تكاليفها السنوية بحوالي ستة مليارات من الدولارات سنوياً.

تعترف المصادر الرسمية وغير الرسمية بأن المصافي الوطنية وما يستورد من خارج البلاد يفترض ان يغطي الاستهلاك المحلي إذا لم يكن يفرض عن حاجته ولكن مع ذلك يزداد